التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بسكرة خلال الفترة الاستعمارية

Economic and social transformations in the city of Biskra during the colonial period

دة.ليلى سعداوي

جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–

l.sadaoui@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2022/04/11 تاريخ القبول: 2022/10/03 تاريخ النشر: 2022/11/30

ABSTRACT :

This study aims to shed light on the city of Biskra during the colonial period, as a link between the North and the South, especially since its name has been associated with the commercial and agricultural side, as it is the main source of the finest types of international dates, the production of which was dominated by settlers. its name was also associated with the tourist side, which showed the amount of human civilization accumulation in the area that fascinated the eyes of visitors arriving annually. it is a cultural historical present that resisted colonialism, and proved the ingredients of the Algerian nation in international exhibitions.

Keywords: Biskra; economic life; trade; tourism; social life; agriculture; financial institutions; dates; crafts.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدينة بسكرة خلال الفترة الاستعمارية، باعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب، خاصة وأن اسمها قد اقترن بالجانب التجاري والزراعي، فهي المصدر الرئيسي لأجود أنواع التمور العالمية التي سيطر على إنتاجها

المستوطنون، كما ارتبط اسمها أيضا بالجانب السياحي الذي بين كمية التراكم الحضاري الإنساني للمنطقة التي سحرت عيون الزوار المتوافدين إليها سنويا، فهي الحاضرة التاريخية الثقافية التي قاومت الاستعمار، وأثبتت مقومات الأمة الجزائرية في المعارض العالمية.

الكلمات المفتاحية: بسكرة؛ الحياة الاقتصادية؛ التجارة؛ السياحة؛ الحياة الاجتماعية؛ الزراعة؛ المؤسسات المالية؛ التمور؛ الحرف.

مقدمة:

تميزت المدن الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية بتنوع خصائصها الجغرافية، مشكلتا بذلك تحدي كبير للإدارة الفرنسية التي بحثت جليا عن كيفية استغلال كل رقعة في الجزائر لصالحها، مغيرة بذلك هياكلها الاقتصادية من تقليدية جزائرية إلى حديثة استيطانية تعتمد فيها على جسر رأسمالي كولونيالي كفيل بإحداث تأثيرات مباشرة على نمط الحياة في المدينة.

وتعتبر مدينة بسكرة إحدى أبرز المدن الجزائرية التي شهدت تغيرات كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مسايرة بذلك التحولات الجذرية التي أحدثتها السلطات الفرنسية، حيث وفرت الظروف الاستثمارية المناسبة وفتحت الطرقات وسمحت للشركات الاستثمارية بالسيطرة على الحياة العامة في المنطقة، مع الإبقاء على النمط الاقتصادي الجزائري ولكن بسيطرة أقلية أوروبية وإقصاء الأغلبية الجزائرية.

وبذلك أصبح الجزائري عاملا لدى المستوطن بعد أن كان ذو أملاك، فكل ما قامت به فرنسا هو تكريس الاستيطان وترسيخه من خلال ممارسات استعمارية تصب في سياق تجسيد المشروع الاستعماري. ولمعالجة هذا الموضوع حاولنا طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة الاقتصادية الفرنسية على مدينة بسكرة؟.

وللتوصل إلى الحقائق والمعطيات التاريخية اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي قصد تفسير مختلف الوقائع وقراءة انعكاسات السياسة الفرنسية المتبعة.

1– آثار السياسة الاقتصادية الفرنسية على مدينة بسكرة

1–1 التأثيرات الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية في المشروع الاستعماري الفرنسي، فهو أساس الحياة الاقتصادية في شمال الجزائر وجنوبها. ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية وتنوع الظروف المناخية تميزت المناطق الجنوبية بواحاتها الخصبة التي انتشرت فيها أشجار النخيل، وأشجار الزيتون، ومختلف أنواع الثمار والفواكه والخضراوات، كواحات الزيبان التي تعد من أهم المناطق الجنوبية إنتاجا خلال العهد العثماني [1].

ولكن الأمور تغيرت بعد الاحتلال الفرنسي حيث تعرضت الواحات للتلف، فعلى بعد كيلومترات فقط من مدينة بسكرة شهدت واحة الزعاطشة الثائرة ثورتها ضد الاحتلال الفرنسي، التي تعود أسبابها من الناحية الاقتصادية إلى ارتفاع الضرائب على أشجار النخيل بمرسوم معين، مما أثار حفيظة الشيخ بوزيان الذي أعلن عن ثورته التي دامت لشهرين وانتهت بتحطيم قصر الزعاطشة وتخريب جميع أشجار النخيل ومصادرة المتبقية منها [2].

ومما لا شك فيه أن المرسوم يهدف إلى خدمة الإدارة الاستعمارية التي أدركت أن مشروعها الاستيطاني لا يمكن أن ترسى قواعده بدون تفكيك البنية الاقتصادية الجزائرية القائمة على أساس النظام القبلي الذي كان يشهد انكمشا كبيرا جراء القوانين الصادرة.

1–1–2– الاستثمار المؤسساتي في قطاع التمور

اعتبرت الأموال إحدى الدعامات الكبرى للاستيطان في الجنوب الجزائري، فبعد إخماد ثورة الزعاطشة تمكنت السلطات الفرنسية من توفير الأراضي وسمحت للشركات بالاستثمار في المنطقة، كشركة وادي ريغ (La Compagnie de l'oued rirh) التي تأسست في سنة 1878، وتحولت في سنة 1888 إلى شركة كبرى برأسمال قدره 900.000 ف.ف تحت اسم شركة بسكرة ووادي ريغ (Compagnie de Biskra et de l'oued rirh) بهدف دعم وزراعة النخيل في كل من بسكرة، (شقة– الواقعة حاليا في بلدية أوماش–)، المغير، وغلانة، جامعة، تقددين، (temana guedima)،(temana djedida)، سيدي سليمان، الزاوية، تقرت، فوغالة، لتتحول هذه المناطق إلى سلسلة من الواحات الخضراء. كما تقوم الشركة بإجراء المعاملات العقارية الكبرى في بسكرة خاصة مع توفر الثروة المائية التي وصل تدفقها إلى 46 م^3، ولقد استفادت الشركة من خبرتها ورأس مالها والتأثير الغالب الذي اكتسبته في بسكرة، وقامت بإنشاء ترامواي tramway de cauville الذي يربط محطة Hivernale و le Vieux-Biskra بالمنبع المعروف حمام الصالحين بـــ fontaine-chaude.[3]

ونتيجة عدم رضاها عن خدماتها المقدمة التي سمتها بالمتواضعة غيرت من طبيعة الاستثمار، متوجهة إلى قطاع الخدمات. ولقد أظهرت الشركة مهارتها الفائقة في إنشاء الفنادق، ملتزمة بمواعيد التسليم لتتمكن بمرور السنوات من تغيير مدينة بسكرة إلى حد كبير[4].

وبذلك تعتبر الشركة أول المبادرين في ترسيخ الاستيطان المدني في الصحراء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تأسست على يد كل من FAU و Fourau وهم الأوروبيين الأوائل الذين زرعوا النخيل في منطقة وادي ريغ، وهم أول من أنشأ واحة فرنسية في المنطقة،

ليكونوا بذلك أول من امتلك الواحات محتكرين بذلك تعليب التمور في علب صغيرة، ولإنجاح العملية قام المستثمران بتوظيف العديد من الآلات الخاصة بترع البذور، مع توظيف اليد العاملة الجزائرية في طريقة تثبيت العلب لضمان انتظام التجارة، فاتحين بذلك أبواب الاستيطان في كل المنطقة التي تمتد من المغير إلى تقرت ليسير على خطاهم العديد من المستثمرين [5].

ولتدعيم ركائز الاستيطان الزراعي في المنطقة قامت الشركة بالإعلان عن قدرتها على حفر الآبار الارتوازية، باعتبارها الوحيدة المالكة لمعدات الحفر في المنطقة، ليثبتوا أنهم قادرون فعلا على الاستثمار مقللين بذلك من التكاليف التي عرضتها الشركات المماثلة. ونظير جهودهم تحصلت شركة وادي ريغ على الميدالية الذهبية والشهادة الشرفية في معرض الجزائر الذي أقيم سنة 1889 حيث تم تعيين السيد Fau فارسا للاستحقاق الزراعي [6].

وبذلك استقر كل منهما في منطقة وادي ريغ مواصلين جهودهم الاستثمارية حيث تمكنا في ظرف وجيز من حفر 13 بئرا، ليمتلكوا بذلك الأداة التي سمحت لهم بالتوسع بشكل أكبر وضم 60.000 نخلة في واحاتهم فقط [7]، ومع فتح أبواب الاستثمار أمام المستوطنين ارتفع عدد النخيل في واد ريغ إلى 520.000 نخلة منتجة، و 140.000 نخلة عمرها ما بين سنة و 7 سنوات، وحوالي 100.000 شجرة مثمرة [8]، ولقد تزامن ارتفاع عدد الأشجار مع ارتفاع عدد الآبار الارتوازية التي وصلت إلى 114 بئرا في وادي ريغ خاص بالفرنسيين و492 بئر محلية خاصة بالجزائريين في سنة 1885، وتجدر الإشارة إلى أن الآبار لم تحفرها مؤسسة واد ريغ فقط، بل تدخلت في هذه الفترة العديد من ورشات العمل العسكري لتوسيع دائرة الاستيطان [9].

ومع اتساع دائرة الاستيطان ظهرت شركات وادي ريغ والزراعة بباتنة (Les compagnies de l'oued rirh et Agricole de batna)، التي قدمت خدمات حقيقية

للاستعمار من خلال الاستثمار في الخضر والتمور وعلى رأسها دقلة نور، لتزدهر بذلك منطقة الزيبان وتصبح بسكرة قبلة للمستثمرين في القطاع الفلاحي الصحراوي، خاصة مع استثمار الشركة في منطقة المغير التي اعتبرت مركزا مهما بفضل احتوائها على 80.000 نخلة والعديد من الآبار، وأيضا منطقة اوغلانة التي احتوت على 35.000 نخلة و 3 آبار ارتوازية [10].

تواصل الاستثمار في المنطقة مع ظهور شركة أخرى تحت اسم مؤسسة باتنة والجنوب الجزائري (La société de Batna et Sud Algérien) التي قامت بحفر 7 أبار ارتوازية، وزرعت حوالي 50.000 نخلة ما بين 1882 و 1886 في منطقة كاف أدو دور[11].

تأسست هذه الشركة في سنة 1881 من طرف Le Marquis De Courcival بهدف الزراعة في وادي ريغ، حيث قام بإنشاء ثلاث واحات وهي (ourir, sidi yahia, ayata)، كما قامت بحفر 8 أبار يصل معدل تدفقاتها إلى 24 م^3 في الدقيقة، بالإضافة إلى حفر قنوات الصرف الصحي، وبناء الأبراج، والمنازل للعمال، وحتى والمتاجر [12]، بالإضافة إلى استثمارها في مجال الحلفاء [13].

مع حلول القرن العشرين غدت التمور ثروة معتبرة، وباتت المحرك الأساسي للمشروع الزراعي في الجنوب الجزائري، وفرضت واقعا استثماريا متميزا جعل الإدارة توسع حجم الاستثمارات وتقرر الانتقال من نظام الاستثمار المؤسساتي إلى النظام البنكي القائم على تقديم القروض للأفراد، ويعتبر بنك بريلبوا-بسكرة- (Banque Brilebois-Biskra-) المتأسس سنة 1919 ، من طرف الأب جورج (Georges) والابن فيرناند بريلبوا (Fernand Brilebois) أول البنوك الهادفة إلى القيام بمختلف العمليات المالية والتجارية، كعملية البيع والشراء، وتقديم القروض العقارية وغيرها [14].

استقرت العائلة لأول مرة في مدينة بسكرة سنة 1879، واختصت في مجال التمور الذي سيطرت عليه وأصبحت من أكبر ملاكه في منطقتي بسكرة وتقرت، ونظير جهودها الزراعية والتجارية اشتهرت تمور دقلة في الخارج، ووصلت إلى لندن، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا بما مقداره 500.000 علبة من التمور وكل علبة تزن 500 غرام، وكتتويج لجهودها منحت لها الميدالية الذهبية في مسابقة التمور بمرسيليا [15].

1-1-3- المنتوجات الزراعية الأخرى

اعتمد المشروع الزراعي الكولونيالي في منطقة بسكرة على رفع المساحة الزراعية، وتنويع المنتوجات مع إدخال التقنيات العلمية الكفيلة بتغيير الوضعية الزراعية، وفق النظرة العصرية في المفهوم الرأسمالي الكولونيالي القائم على زراعة الحبوب، وأشجار الزيتون، الحمضيات،... وغيرها.

1-1-4- زراعة الحبوب

تتميز مدينة بسكرة كغيرها من المناطق الجزائرية بزراعة أغلب أنواع الحبوب التي أعطت على مدار سنوات نتائج كبيرة على صعيد المساحة والإنتاج والكميات المصدرة، وتجدر الإشارة إلى أن الشعير هو المنتوج المتربع على عرش الحبوب وأكثرها من حيث الكميات المصدرة بعد التمور، وهذا ما كان ليتحقق إلا في ظل الأسعار التي لا تتجاوز 15 ف للقنطار إلا نادرا وبمتوسط يتراوح ما بين 8 و 12 ف وأحيانا ينخفض إلى 8 ف، في حين يبقى سعر القمح مرتفعا للغاية بسبب النقص الملحوظ في الإنتاج نظرا للاحتياجات الكثيرة لسكان الجنوب، وقد يصل متوسط سعره 20 ف للقنطار وأحيانا يتجاوز هذا الرقم بكثير في فصل الشتاء ليصل حدود 38 ف للقنطار [16].

1-1-5- زراعة الأعلاف

تعد المراعي الطبيعية الغذاء الأساسي للثروة الحيوانية في مدينة بسكرة، وهي ذات قيمة اقتصادية مهمة، وتنتشر زراعة الأعلاف عامة في وادي ريغ الذي يتميز بقيمته الفلاحية والزراعية الجيدة، ولقد كانت الأعلاف تزرع مع الذرة والذرة الرفيعة على طول الوادي [17].

1-1-6- زراعة أشجار الزيتون

شهدت زراعة الزيتون إقبالا ملفتا من طرف المستوطنين بشكل تنامت فيه المساحات المخصصة لهذه الزراعة التي تعتمد على مقاومة العناصر المناخية والبيئية الصعبة، وبحسب المصادر التاريخية فإن الزيتون في منطقة القبائل يختلف عن ما هو موجود في مدينة بسكرة، فزيتون هذه الأخيرة يسمى بالزيتون التفاحي [18].

1-1-7- الحمضيات

تنتشر زراعة الحمضيات عادة في المناطق المعتدلة الدافئة، إذ يلعب المناخ دورا كبيرا في نجاحها أو فشلها بحيث تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على نمو وإنتاجية الأشجار. غير أن الإدارة الاستعمارية صممت على توسيع الاستيطان الزراعي في مدينة بسكرة، وقامت بزراعة الحمضيات تحت أشجار النخيل، مع القيام بالري بشكل متكرر حسب حاجة الأشجار الأمر الذي أعطى نتائج جيدة سواء من حيث الجودة أو الكمية .[19]

1-1-8- الزراعات الصناعية

حاولت الإدارة الاستعمارية تحويل الجزائر إلى مزرعة استوائية لتساير حركتها الاقتصادية، وقد نجحت في ذلك نوعا ما، حيث عرفت زراعة القطن في مدينة بسكرة نجاحا معتبرا في البداية، إلا أن المستثمرين توقفوا عن زراعتها لأسباب اقتصادية، متوجهين إلى زراعة التبغ الذي عرف بعائداته المالية المعتبرة، وإلى نبتة الحناء التي كانت تزرع في جميع الحدائق تقريبا، وتصدر

إلى أوروبا عامة وإلى النساجين في منطقة ليون بصفة خاصة حيث استخدموها في صباغة الحرير الأسود والعديد من المنسوجات الأخرى [20].

1–2 الأهمية التجارية:

شهدت مدينة بسكرة ابتداء من سنة 1860 ازدياد مستمر في عدد السكان وارتفاع ملحوظ في عدد المستثمرين في مجال التمور، الأمر الذي شجع المبادلات التجارية خاصة مع إنشاء خطوط السكة الحديدية التي كانت تصل إليها القوافل المارة على بسكرة، لتصنف بسكرة على أنها مدينة التجار الذين يأتون من كل مكان محملين بمنتوجاتهم المتنوعة وعلى رأسها التمور التي احتلت أهمية ومكانة عالية في تغذية الجانب التجاري، خاصة وأن بسكرة تمتلك لوحدها أكثر من 150.000 نخلة دون احتساب الأشجار الموجودة في تقرت والزاب [21].

وتتميز بسكرة عن غيرها من مناطق الجنوب بأنها مدينة الأرقام ولا شيء سوى الأرقام فسوقها يحقق أرباحا تفوق 30 ألف فرنك في السنة، وكمية بضائع يومية تقارب 1000 كلغ من السلع المتنوعة [22] كالفلفل الأحمر، والتمور اللزجة، والتمور الجافة، وكل أنواع اللحوم وغيرها، بالإضافة إلى الحنة، الكحل، الأساور، وجميع حلي النساء التي يتم بيع العديد منها عن طريق السماسرة لغاية منتصف النهار، خاصة بين كبار تجار المنطقة كعبد الله بن الكبوش ومحمد بن باكوش أثرياء المدينة ومحتكري أغلب التجارة الجزائرية باستثناء تجارة الذهب التي كانت حكرا على اليهود فهم مالكي الذهب ولا منافس أمامهم، في حين أن باقي الجزائريين كانت تجارتهم بسيطة فهم لا يملكون سوى بعض الدكاكين التي تحتوي على التوابل، أو

الشحم، أو الجلود، أو الصابون، ولقد كانت هذه المنتوجات مطلوبة لدى سكان المناطق الداخلية والساحلية[23].

ولتوسيع النشاط التجاري أكثر قامت السلطات الفرنسية بمد خطوط السكة الحديدية ابتداء من سنة 1893، لإنشاء الخط الرابط بين بسكرة وورقلة القائم على خدمة مصالح الجزائر بقوة، ودعم المصالح العليا للمدينة [24].

ولكن المصالح العليا للمدينة لا تمس الجزائري، لأن الغرض من إنشاء السكة الحديدية هو خدمة الأغراض الاستعمارية، وتقديم يد العون للمستوطنين الأوروبيين من خلال تسخير الإمكانيات المادية والبشرية لاستغلال الثروات الصحراوية، وكأن خطوط السكة عبارة عن قاطرة تجر المشروع الاستيطاني في الصحراء ككل.

بعد دراسة المشروع اصطدمت السلطات الفرنسية بارتفاع تكاليف الخط وقلة وسائل التنفيذ، لأن المشروع يهدف إلى مد خطوط السكة إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر لتشجيع المبادلات، ولذلك لا يمكن اعتباره خطا بسيطا، بل هو ذلك الخط الاستراتيجي الذي سيفرض حركة مرور كبيرة بين داخل الجزائر وخارجها وسيربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وسينتج عنه انتشار العديد من المؤسسات الزراعية والشركات الأوربية، والمنشآت الصناعية والتجهيزات بكافة أنواعها ويصبح بذلك ذو أهمية إستراتيجية وسياسية واستعمارية وحتى سياحية [25].

وفي ذات السياق ساهمت شبكة السكة الحديدية بطريقة مباشرة في تضاعف عدد السياح إلى أكثر من 8000 سائح في السنة بعد أن كان لا يتجاوز 300 شخص [26]، لتصبح بسكرة بذلك المنتجع الشتوي للسياح، فالجميع يعلم أنها ملكة الزيبان المحافظة على سحرها وجمالها وحضارتها، فلا شيء يضاهي لياليها [27].

وبقراءة متأنية لهذه المعطيات ندرك أن تطور النشاط التجاري والقطاع الخدماتي لم يكن لصالح الجزائري، وإنما لخدمة التغلغل الأوروبي في الصحراء الجزائرية من خلال تفكيك الركيزة الأساسية والقاعدة الرئيسية للمجتمع الجزائري، وإحكام السيطرة على شمال الجزائر وجنوبها.

وبهذا اعتبرت التطورات التجارية والسياحية في الصحراء حتمية تاريخية فرضتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

1-3 الأهمية الحرفية

عرفت الجزائر بنشاطها الحرفي المتميز خلال العهد العثماني، ولقد حظي هذا القطاع بتنظيم شامل وملامح أظهرت التقاليد الراسخة في المجتمع الجزائري، التي دأبت الإدارة الفرنسية على محاربتها من أجل تطبيق النوايا الكولونيالية الواضحة المعالم، ولذلك من الصعب التحدث عن القطاع الحرفي في الجزائر بصفة عامة وبسكرة بصفة خاصة، لأن أغلب الصناعات الموجودة تعاني الذبول بسبب الإهمال والتضييق عليها من طرف السلطات الفرنسية التي لم تحرك ساكنا في هذا المجال إلا مطلع القرن العشرين، حيث قامت بسن قانون 1 جويلية 1901 المؤسس لـــ :ـــ(Centre d'Assistance Technique Artisanale C.A.T.A)، التي تعود مصادره إلى المساهمات والإعانات المالية للدولة، والمقاطعات، والبلديات، والمؤسسات العامة. ويهدف هذا المركز إلى دراسة مشاكل التسيير، والمشاكل التجارية، والإدارية، والمؤسسات الحرفية، وإلى التنظيم أو التطوير المهني للحرف في الغرب الجزائري باعتبارها أكثر المناطق أهمية من الناحية الحرفية [28].

ولكن هذا المركز لم يتمكن من استيعاب التدهور الحاصل في مختلف الحرف التقليدية في منطقة الشمال لتزداد الأمور سوءا، حيث اختفى الغزل التقليدي باليد ليحل محله غزل الآلة الذي اعتبر أكثر جمالا وتنظيما، كما اختفت حياكة الملابس اليدوية نتيجة المنافسة الأجنبية من جهة، وغياب المادة الأولية منذ قرابة القرن من جهة أخرى [29]، وكل ذلك يعود إلى انعدام الهيئات الداعمة للحرف التقليدية في بلد لم تتأسس فيه أي منظمة أو مؤسسة حقيقية بعد [30].

وعلى الرغم من هذه الظروف أبت المناطق الصحراوية الانهيار، حيث قاومت مختلف الظروف لتصبح الحرف النشاط الأول الذي نجده في تبسة، خنشلة، الأغواط، جبل عمور، مزاب، وتوات [31] وكذا منطقة الأقاليم لتقرت التي تضم بسكرة، الواد، وأولاد جلال، وكذا منطقة الواحات التي تضم ورقلة، وقد عرفت هذه المناطق صناعة الزرابي، التطريز، والحياكة على وجه الخصوص، وكان لكل منطقة تفاصيلها وطريقتها وموادها الخاصة بها في الصناعة [32].

بالإضافة إلى هذا تميزت مدينة بسكرة بالعديد من الحرف الصغيرة التي انتشرت في جميع أسواقها، كالحدادة والحلاقة وغيرها من الحرف البسيطة [33].

2– التغيرات الاجتماعية:

شهدت الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي أوضاعا اجتماعية مزرية، نتيجة السياسة الاستعمارية المتبناة والقائمة على محاولة إخضاع الجزائريين بالقوة، الأمر الذي جعلهم يعيشون أوضاعا متأزمة حيث أصبح مالك الأرض خماسا لدى المستوطنين والشركات الاستثمارية مقابل سنتات معدودة [34]. وأمام هذا الوضع ارتفعت نسبة البطالة وانخفض المستوى المعيشي، وأصبح الفقر شبحا يهدد الجزائريون بعد انتزاع ملكياتهم [35].

وفي ظل هذه الأوضاع عجز الجزائري عن ضمان قوته ليصبح بذلك عرضة للجوع الذي بلغ ذروته مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ويذكر(Morard) رئيس المنطقة الاقتصادية في

الجزائر خلال تلك الفترة في تقريره الصادر سنة 1945: "إن المواد الاستهلاكية قليلة، وكمية الخبز لا تزيد عن 250غ في اليوم وهو ذو نوعية سيئة. أما السكر فلا يزيد عن 250 غ في الشهر، ولا وجود للأسماك أو الزبدة. ونفس الشيء بالنسبة للزيت. أما فيما يخص اللحم فإن إمداداته غير متكافئة كليا، وأحيانا لا نجده لعدة أسابيع، ولا وجود للبطاطا وبالكاد نجد الخضر الأخرى، كما أن البرتقال نادر، والتمور مخصصة للتصدير ولكن بكميات قليلة جدا نظرا لقلة الإنتاج. أما فيما يخص الخمور فهي متوفرة ولكن نوعيتها سيئة، ونفس الشيء بالنسبة للتبغ الذي يكفي فقط للإنتاج المحلي. أما المطاعم فهي نادرة، والمنشآت الأخرى متداعية، وما يثير الانتباه هو أن حتى الكؤوس غير موجودة في المطاعم، كل ما نجده نصف قارورة مقطوعة تمت تسوية حافتها. أما القماش فهو غير موجود تقريبا، والأحذية نادرة وقليلة باستثناء التي كانت تصنع بطرق تقليدية، بالإضافة إلى بعض الواردات من المغرب فلا ننسى أن التجارة منعدمة تقريبا" [36].

يبين لنا هذا التقرير حقيقة الوضع الاقتصادي المتدهور للفرد الجزائري الذي تعمدت السلطات الفرنسية إقصاءه بشتى الطرق الأمر الذي وضعها أمام مهمة صعبة بعد اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، تكمن في كيفية الربط بين الجسرين فالجزائريين اقتصادهم معاشي هش والمستوطنين ذو اقتصاد رأسمالي متطور. وأمام هذا الوضع انتهجت الإدارة الاستعمارية طرقا جديدة اعتمدت فيها على تقسيم القروض حسب جغرافية المكان لتحقيق نوع من التوازن المالي بين مختلف المناطق الجزائرية، والإعلان عن المشاريع الاقتصادية كمشروع قسنطينة سنة 1958.

الخاتمة:

تميزت بسكرة عن غيرها من المدن الصحراوية بأنها مدينة إستراتيجية واقتصادية وسياسية وسياحية، فهي ذات أركان متكاملة تمكنت في فترة وجيزة من إضاءة طريق الاستيطان في الجنوب الجزائري.

لم يكن الاستثمار في منطقة بسكرة بالأمر الصعب خاصة مع ظهور الشركات المالية القائمة على التخطيط والمستندة على المراسيم، والقوانين، والقرارات الصادرة وفق استراتيجيات مدروسة تصب في سياق ترسيخ الاستيطان.

إن التوازن الاقتصادي العميق في مدينة بسكرة لم يكن صدفة، وإنما ارتبط بدراسة المناخ الاقتصادي للمنطقة ككل، وهذا الأمر لم تتمكن المؤسسات من القيام به لوحدها، ولذلك نجد أن الدولة لعبت دور المراقب والداعم في العديد من الأحيان بدليل إنشائها لخطوط السكة الحديدية.

إن الاستيطان الأوروبي في مدينة بسكرة ما هو إلا ذلك الكل المتجانس الباحث عن الاستقرار والثبات والمانح للحرية والتسيير المالي، والقائم على إقصاء الجزائري الذي عانى من ويلات السياسة الاستعمارية التعسفية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الملاحق: خريطة لملكيات شركة واد ريغ

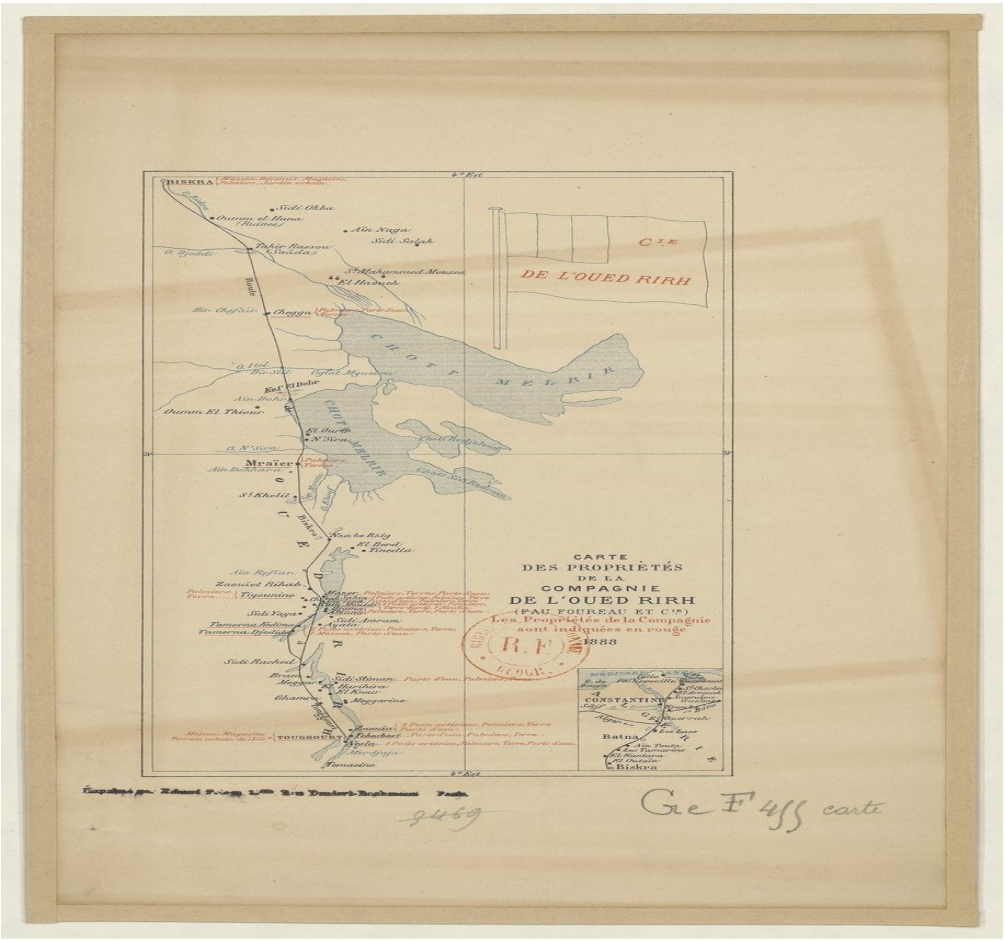

Source : gallica.bnf.fr

الهوامش:

1- Felix HAUTGORT**, Au pays des palmes (Biskra)**, 4 ed, Paul Ollendorff, Paris, 1897, p.134.

2- l'Abbé Jean HURABIELLE, **Biskra et les oasis environnantes**, Augustin Challamel, paris, 1899, p.153.

3- Ibid, p.74.

4- **Une Œuvre Algérienne**, Courrier de Biskra, deuxième année, n 8, mercredi 17 février 1897, p.2.

5- **Fernand FAU**, Journal générale de l'Algérie, Troisième année, n 178, jeudi 7 novembre 1889, p.873.
6- Ibid, p.874.
7 -**Dictionnaire Encyclopédique et biographique de l'industrie et des arts industriels**, libraire des dictionnaires, paris, 1891, p.85.
8- Ibid, p.81.
9- Lucien MARCASSIN , **L'agriculture dans le Sahara de Constantine**, Berger Levrault et Cie, Nancy , 1895, p.84.
10- l'Abbé Jean HURABIELLE, op, cit., pp.139-140.
11- Ibid, p.141.
12- Rolland GEORGES, **La conquête du désert Biskra, Touggourt, L'oued rir**, Challamel et Cie, Paris, p.64.
13- Dictionnaire Encyclopédique et biographique de l'industrie et des arts industriels, op, cit., p.85.
14- **Dans le monde de commerce**, journal le sémaphore Algérien (commerciale, maritime, industriel), n° 990, jeudi 7 aout 1919, Paris, p.1.
15- **Les fêtes de Biskra**, journal l'Afrique du nord illustrée, n° 200, 20 année, 28 février 1925, Alger, p.19.
16- Lucien MARCASSIN, op, cit., p.54.
17-Ibid, p. 55.
18- Ibid, p.65.
19- Ibid, p.66-69.
20-Ibid, p.70.
21- Jacobe DE NEUFVILLE, **Note au crayon sur l'Algérie**, Chaix , Paris, 1882, p.11.
22- E. Delaunay, **Staouéli (histoire du monastére depuis sa fondation**, E. Ardant et cie, Paris, 1877 , p.105.
23- Felix HAUTGORT, op, cit., p.12.
24-E. L. BONNEFON, **Le transsaharien par la main-d'œuvre militaire**, Henri Charles-Lavanzelle, Paris, 1900, p.10.
25-M. G. ROLLAND, **La colonisation française au Sahara**, Chaix, Paris, pp.12-13.
26- Felix HAUTGORT, op, cit., p.135.
27- **Biskra**, illustration Algérienne tunisienne et marocaine, deuxième année, n 35, 27 juillet 1907, p.5.
28- **S.A.E.F,** boite : B 0023320, **Artisanat Tlemcen, C.A.T.E (centre d'assistance technique artisanale),** pp.1-2.
29- **S.A.E.F**, boite : B 0023320, L. GLOVIN, **Sure une exposition de tapis de la commune mixte de Tébessa ('l'exposition d'Alger),** documents Algériens n°33,série économique 5 octobre 1947, Société National des Entreprises de presse, Alger, 1947, p.5.

30- **S.A.F.E,** boite : B 0023320, **La politique de promotion artisanale en Algérie (1962)**, p.13.

31- **S.A.E.F,** boite : B 0023320, L. GLOVIN**, situation générale de l'artisanat Algérien pendant l'année 1953,** documents Algériens n°106, série économique 20 février 1954, Société National des Entreprises de presse, Alger, 1954, p.1.

32- F. FAUCK, **Documents algériens (synthèse de l'activité algérienne)**, Imprimerie Officielle, Alger, 1953, pp.27-29.

33- Felix HAUTGORT, op, cit., p.18.

34- Lucien MARCASSIN, op, cit., p.84.

35- صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 264.

36- **A.F.E,** deef : 73471, be : 13/76, **Etude sur l'Algérie au début de 1945/ 20 février 1945**, p.1.